واسم الظرف ويطلق عليهما جوازا انتهى قال ابن هشام وهو حسن ويؤيده الاجماع على انه يقال
في البدل كيف انت صحيح ام سقيم بالرفع ولا يبدل المرفوع من المنصوب قوله وقط للماضي المنفي قوله
وعوض للمستقبل فيه امور الاول قد يرد للمضي ذكره ابن مالك في التسهيل كقوله فلم ار عاما
عوض اكثر هالكا الثاني عدها من المبنيات وقد يعرب اذا اضيف الى العارضين او اضيف اليه
نحو ولولا نبل عوض في الثالث قد تخرج عن الظرفية فيستعمل فيما ذكره ابن السيد ونقله ابو حيان
في شرح التسهيل قولها ونقل فتح وكسر لسكون يتصل قال ابن قاسم بما مر تبان للامرعان من اعرابها
فتح ومن بنايها على السكون كسر لالتقاء الساكنين والذي شرحت عليه النحاة ان بحالة السكون
وبه جزم الشاطبي وعبارة اذا اتصل بمع الساكن العين ساكن بعد فالمنقول عن المسلمين
فيها وجهان الفتح للاتباع والكسر على اصل التقاء الساكنين ثم قال فان قيل لم حملته على حالة
التسكين وحده قلنا لانها في اللغة الاخرى معربة وحركة الاعراب لا تختلف مع الساكن انتهى
قولها واضمم بناء غيرا ان عدمت ما له اضيف ناويا ما عدما وقال ابن الحاجب واجرى
مجراه لا غير وليس غير وقال في الشذور واذا حذفت ما يضاف له وذلك بعد ليس فيه امور
الاول شرط البناء ان ينوي معنى المضاف اليه فان نوي لفظه دون معناه اعرب صرح به في
شرح الكافية الثاني ذهب الاخفش وغيره الى الاعراب في هذه الحالة ايضا وانه من باب
حذف المضاف اليه وترك المضاف على حاله بلا تنوين لنيته قال في شرح الكافية وليس هذا
المذهب ببعيد انتهى قلت وهو المختار عندي لما سبق في اي كما اجمعوا على ان ضمها حينئذ
مع التنوين وفتحها معه او دونه حركتا اعراب الثالث شرط ابن هشام لحذف مضافها
ان تقع بعد ليس قال في شرحه على الشذور وما يقع في عبارات العلماء من قولهم لا غير لم تتكلم
به العرب فاما انهم قاسوا لا على ليس او قالوه سهوا عن شرط المسئلة وقال في المغني قولهم
لا غير لحن وليس الامر على ما قال فهذا ابن الحاجب قد ذكر وقوعها بعد لا ايضا لم يذكر في الوافية
سواه وقد ذكر وقوعها بعد لا ايضا ابن السراج في الاصول والسيرافي في شرح الكتاب
وابو حيان والزمخشري في المفصل وتبعه شارحوه وغيرهم قال الرضي لا يحذف منها المضاف اليه
الا مع التنوين لكثرة استعمالها بعدها وما ورد فيه وقوعها بعد لا قوله جوابا به تنجو اعتمد
فوربنا لعن عمل اسلفت لا غير تسأل قولها فاعربوا نصبا اذا ما نكرا قبلا وما من بعده
قد ذكرا فيه امور الاول قوله نصبا ناقص فانها تجر كما في شرح الكافية وقد [illegible]

فاحسن

فاحسن منه في الكافية واعربوا ايضا وقلت في الوافية وان نكرت انصب واجر الثاني وما من بعده
كذا ما قبله وهو غير وعبارة الوافية شاملة لذلك الثالث ظاهره انها في هذه الحالة نكرات وهو
الصحيح وقال بعضهم بل معارف بنية الاضافة لكنها اعربت لانه جعل ما لحقها من التنوين عوضا من اللفظ
بالمضاف اليه قال في شرح الكافية وهو عندي قول حسن الرابع شملت عبارته على وبه صرح وقال ابن هشام
ما اظن نصبها موجودا قولها وما يلي المضاف ياتي خلفا عنه في الاعراب اذا ما حذفا فيه امور الاول
شرطا امن اللبس كما في التسهيل وغيره الثاني يخلفه ايضا في سائر الاحكام كالتذكير والتانيث والتنكير
اذا كان مثلا وغيرها وقد قال في الكافية عقبه وفي سوى الاعراب قد ينوب ما بقي وقلت في الوافية
لخلفه في الحكم وسبك المنظوم يجوز حذف المضاف ان امن اللبس ويقوم مقامه المضاف اليه في الاعراب
وفي قيامه مقامه في غير ذلك وجهان ومعناه انه يجوز ان يأتيه عنه فيه وتركها الثالث قال في التسهيل
ان امتنع استبداد الثاني بالحكم اعرب اعراب المضاف قياسا والاسماعا فيقيد بذلك اطلاقه
هنا الرابع من شروطه ايضا ان لا يكون المضاف اليه جملة لانه حينئذ لا يقبل الاعراب فلا يصح حذف
المضاف واقامة الجملة المضاف اليها مقامه الخامس قد يحذف متضايفان وثلاثة ويبقى المضاف
اليه الاخير فيخلف ما ذكر ذكره في الكافية والتسهيل قال الشاطبي وذلك يؤخذ من كلامه هنا
بطريقة صناعية لان المضاف اليه الثاني يضاف الى ما يليه فيصدق عليه انه مضاف قولها
وربما جروا الذي ابقوا البيت قال ابن هشام التقليل بالنسبة الى السماع لا القياس فانه
اولى في القياس من عدم الجر لان في بقائه دليلا على المحذوف قولها لكن بشرط ان يكون ما حذف
مماثلا لما عليه قد عطف لا يتعين ذلك بل لو كان مقابلا له كفى نحو تريدون عرض الدنيا والله
يريد الاخرة ذكره كذا وشرط في التسهيل ان يكون العطف متصلا او منفصلا بلا دون غيرها
وانه ان فقد الشرط قليل لا يقاس عليه قال ابو حيان وظاهر كلام ابن عصفور انه لا يشترط
العطف لا متصلا ولا منفصلا ثم الجواب في اصل المسئلة بالشروط المذكورة اي الفراء والسيرافي
والجمهور على المنع مطلقا والاقتصار على السماع قال الشاطبي وظاهر كلامه انه عند فقد الشرط
يمنع القياس وهو الصواب خلاف رايه في التسهيل اجازة قولها ويحذف الثاني
ويبقى الاول البيتين قال في التسهيل وقد يفعل ذلك دون عطف قال وهو في
الاسماء الناقصة قليل وفي الاسماء التامة الدلالة كثير قوله بشرط عطف واضافة الى
مثل الذي له اضفت الاولا كذا عكسه بان يكون المحذوف منه معطوفا على ما اضيف

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)